

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: المنظمات الإجرامية والإرهاب الدولي تستخدم العملة الرقمية في عملياتها
- تحليل إخباري: البنك الدولي يقدم خريطة لإصلاح الاستثمار
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراستات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

صندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية يدعوان إلى تجارة مفتوحة

(رويترز)

قالت أكبر المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف إن التجارة العالمية استفادت من زيادة الإنتاجية في تخفيض الأسعار لكن الحكومات لم تساعد بشكل كاف العمال وأن المجتمعات تضررت بشدة من الواردات. وفي تقرير يعد إجابته على موقف إدارة ترامب الأكثر ميلا للحماية التجارية قال صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي إن وجود نظام تجاري مفتوح يستند إلى قواعد يجري تنفيذها بشكل جيد مهم للازدهار العالمي. وألقت المؤسسات التي تروج للتجارة الحرة لعشرات السنين الضوء على بحث يظهر أن مناطق الصناعات التحويلية الأكثر تعرضا للواردات من الصين منذ نحو عام 2000 شهدت "خسائر كبيرة ومستمرة في الوظائف والأرباح وأن معظم هذه الخسائر وقعت على العمال ذوي المهارات المتدنية". ويصف البحث من يطلق عليهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "الأمريكيين المنسيين" والذين يرغب في العمل لأجلهم عبر سياسته التجارية "أمريكا أولا". وقالت المجموعات في التقرير إن "العمال المسرحين من الصناعات التحويلية يميلون لأن يكونوا أكبر سنا، وأقل تعليما وأطول شغلا للوظيفة التي فقدوها أكثر من العاملين المسرحين من قطاعات أخرى وفي المقابل فإنهم يميلون لاستغراق وقت أطول في العودة إلى العمل". ويوصي التقرير بسياسات حكومية أكثر نشاطا بخلاف إعانات البطالة التقليدية للإبقاء على وإعادة تشغيل العمال الذين تسببت الواردات في تعطلهم عن العمل بما في ذلك برامج لتشجيع انتقال العاملين بشكل أكبر. لكن التقرير يميل لصالح الإبقاء على نظام تجاري مفتوح يرتبط بقواعد قابلة للتطبيق قائلا إن تحرير التجارة عزز الإنتاجية وحسن مستويات المعيشة. ويسلط التقرير الضوء على بحث يظهر أن زيادة انفتاح التجارة بواقع نقطة مئوية كاملة رفع الإنتاجية بواقع 1.23 بالمئة على المدى الطويل، ودراسة كندية تُظهر أن اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والذي تم إبرامه في الثمانينيات زاد إنتاجية العمال الكنديين في الصناعات القائمة على التصدير الأكثر تأثرا 14 بالمئة ومعظم الصناعات القائمة على الاستيراد المنافسة الأكثر تأثرا 15 بالمئة. وينظر خبراء الاقتصاد بوجه عام إلى ارتفاع الإنتاجية كعامل مهم لدعم نمو الأجور وارتفاع مستويات المعيشة في الاقتصادات المتقدمة.

«فاو» تتوقع انتعاشا لإنتاج الحبوب هذه السنة

صحيفة «الحياة»

انخفضت أسعار الغذاء عالميا في (مارس) مع وفرة الكميات وتوقعات بموسم حصاد قوي، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو). وسجل مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية 171 نقطة الشهر الماضي بتراجع نسبته 2.8 في المئة عن (فبراير) الماضي، وظل أعلى بنسبة 13.4 في المئة من مستواه في الشهر ذاته من العام الماضي. وتوقعت «فاو» في تقريرها الأول لتقديرات العرض والطلب على الحبوب عالميا للعام المقبل، «موسما آخر من الاستقرار النسبي للسوق» مع بقاء مخزون الحبوب في مستويات قياسية تقريبا. وتدنّى مؤشر «فاو» لأسعار الحبوب بنسبة 1.8 في المئة الشهر الماضي مقارنة بشباط، بفعل تراجع أسعار القمح والذرة. وأصبح السعر مماثلا تقريبا لذلك المسجل في آذار 2016. وانخفض مؤشر أسعار الزيوت النباتية بنسبة 6.2 في المئة الشهر الماضي. وهبط مؤشر «فاو» لأسعار السكر بنسبة 10.9 في المئة وهو أقل معدلاته منذ (مايو) 2016، وسط تقلص الطلب على هذه المادة وتوقعات بوفرة العرض من السوق البرازيلية في الأسواق العالمية، نتيجة زيادة الإنتاج وتدني الاستهلاك المحلي لإنتاج الإيثانول الحيوي. وفي قطاع الألبان، أدى ازدهار إمدادات الحليب إلى تراجع المعدل الشهري لمؤشر «فاو» لأسعار الألبان بنسبة 2.3 في المئة، لكن لا يزال أعلى كثيرا من سعره للشهر ذاته من العام الماضي. بينما ارتفع مؤشر أسعار اللحوم بنسبة 0.7 في المئة، نظرا إلى الطلب القوي على اللحوم في آسيا. وقدرت «فاو» في تقريرها الإنتاج العالمي من الحبوب للعام الحالي، بنحو 2597 مليون طن أي أقل بـ9 ملايين طن فقط من الرقم القياسي المسجل عام 2016، وفقا لأحدث تقرير حول العرض والطلب على الحبوب. استندت في التقديرات الأولية لهذا الموسم إلى «ظروف المناخ خلال الأشهر المقبلة وقرارات المزارعين المتعلقة باختيار محاصيل الزراعة، والتي تعتمد كثيرا على الأسعار. ويعزى الانخفاض الطفيف في الإنتاج مقارنة بعام 2016 إلى «الهبوط المتوقع في الإنتاج العالمي من القمح والبرسيم حاليا أن يقل بنسبة 2.7 في المئة خلال هذه السنة، ليصل إلى 740 مليون طن بسبب خفض الإنتاج نتيجة السعر في كل من أستراليا وكندا والولايات المتحدة».

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

دراجي: تعافي منطقة اليورو يمضى فى مساره رغم الشكوك السياسية

(رويترز)

قال رئيس البنك المركزي الأوروبي في التقرير السنوي للبنك إن تعافي اقتصاد منطقة اليورو سيمضي في مساره هذا العام رغم أن من المرجح أن يستمر تزايد الشكوك السياسية حول العالم.

وقال ماريو دراغي رئيس البنك في التقرير الذي نشر "حالة عدم اليقين السياسي من المرجح أن تستمر في 2017. لكننا نبقى واثقين بأن التعافي الاقتصادي، الذي تدعمه سياستنا النقدية سيستمر".

وخفض المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي إلى الصفر واشترى سندات قيمتها تريليونات اليورو على إثر الأزمة المالية العالمية 2007-2009. وسيتعين على البنك أن يقرر في وقت لاحق هذا العام ما إذا كان يريد إنهاء سياسته لطبع النقود بدءا من يناير القادم وهو ما يطالب به منذ وقت طويل منتقدون لتلك السياسة خصوصا في ألمانيا.

ولم يقدم دراغي في التقرير السنوي أي إشارة إلى خطوات السياسة النقدية المستقبلية للمركزي الأوروبي لكنه جدد القول بأن البنك سيتمسك بالتفويض الممنوح له للحفاظ على استقرار الأسعار في منطقة العملة الأوروبية الموحدة التي تضم 19 عضوا.

التضخم فى المملكة المتحدة عند أعلى مستوياته منذ سبتمبر 2013

موقع أرقام

استقر معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة عند أعلى مستوى له منذ سبتمبر/أيلول عام 2013 خلال الشهر الماضي مسجلا 2.3%. وأظهرت البيانات الرسمية ارتفاع الأسعار بنسبة 0.4% على أساس شهري خلال مارس، بينما انخفض التضخم الأساسي على أساس سنوي إلى 1.8% من 2% في فبراير.

وكشفت بيانات منفصلة لمكتب الإحصاءات الوطني، عن ارتفاع أسعار المنازل في المملكة المتحدة بنسبة 5.8% خلال العام المنتهي في فبراير مقارنة بتوقعات أشارت إلى ارتفاع نسبته 6.1%. وتأتي هذه البيانات مقارنة بارتفاع قدره 5.3% في يناير/ كانون الثاني، لكنها كانت أقل من المتوسط خلال عام 2016 والذي بلغ 7.3%.

ترامب يعد زعماء قطاع الأعمال بإعادة هيكلة قواعد إصلاح وول ستريت

(رويترز)

أبلغ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب زعماء قطاع الأعمال أن إدارته تقلص القواعد التنظيمية وتعيد هيكلة قانون إصلاح وول ستريت المعروف باسم دود-فرانك قائلا إنه قد يجري إلغاؤه وإبداله "بشيء آخر".

وقال ترامب في اجتماع حضره رؤساء شركات أمريكية كبرى وأعضاء من مجلس وزرائه "نحن بصدد تخفيض الضرائب وبصدد إلغاء القواعد التنظيمية العقيمة".

وفي وقت سابق هذا العام أمر ترامب بإجراء مراجعات للقواعد المصرفية الرئيسية التي بدأ تطبيقها بعد الأزمة المالية لعام 2008 وقال الأسبوع الماضي إن مسؤولين يخططون "للتقليص كبير" للقواعد التنظيمية.

وقال الرئيس الأمريكي "بالنسبة للمصرفيين في هذه الغرفة فإنهم سيكونون سعداء جدا لأننا سنقوم فعلا بعملية ترشيد رئيسية وربما إلغاء وإبدال (قانون دود-فرانك) بشيء آخر... ذلك سيكون الحد الأدنى".

ومن بين المشاركين في الاجتماع الرؤساء التنفيذيين لشركات وول مارت ستورز وآي.بي.إم وجنرال إلكتريك وبوينج وبيبيسكو.

وقادة قطاع الأعمال جزء من "منتدى الاستراتيجية والسياسة" الذي أنشأه ترامب واجتمع معه آخر مرة في فبراير/ شباط.

وجدد ترامب أيضا انتقاداته لاتفاقيات التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

وقال "ناقتا كارثة. إنها كارثة منذ اليوم الذي ظهرت فيه إلى الوجود. ويمكنني أن أقول إننا سيكون لدينا بعض المفاجآت السارة لكم بشأن ناقتا".

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تراجع الإنتاج الصناعي لمنطقة اليورو بشكل غير متوقع خلال فبراير

موقع أرقام

قال مكتب الإحصاءات الأوروبي إن الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو انخفض بشكل غير متوقع خلال فبراير الماضي مقارنة بما كان عليه خلال يناير بفعل تراجع إنتاج الطاقة. وأشار المكتب إلى أن الإنتاج الصناعي -الذي يشمل المصانع والمناجم ومرافق الخدمات - في منطقة اليورو انخفض بنسبة 0.3% على أساس شهري، لكنه ارتفع بنسبة 1.2% على أساس سنوي، مقارنة بتوقعات أشارت إلى ارتفاع قدره 0.2%. ويثير هذا التراجع شكوكا حول ما إذا كان انتعاش النمو الاقتصادي في منطقة اليورو يسير بخطوات متسارعة كما تظهر مؤشرات المعنويات التي بدت متفائلة كثيرا. وتسارع نمو اقتصاد منطقة اليورو منذ منتصف 2013 لكن بوتيرة متواضعة ليحافظ على معدل بطالة قرب 10%، ويسجل نموا ضعيفا بالأجور.

التأثير على مصر:

تؤثر هذه الخطوات والظواهر الجديدة على فرص زيادة حجم التبادل التجاري العادل عالميا، وهو ما يستدعي من مصر الانتباه بشدة لما يحدث عالميا لاتخاذ خطوات جادة بشأنها، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير من الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليص عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة. كما أنه في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري فإنه أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة، خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر مع إجراء تحليل حساسية للتأثير التفصيلي لتغيير سعر الدولار على الصادرات والواردات من القطاعات المختلفة مما سيسهل وضع السياسات الخاصة التي تهدف إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: المنظمات الإجرامية والإرهاب الدولي تستخدم العملة الرقمية في عملياتها

صحيفة الحياة

تعتبر أضرار العملات الرقمية وفي مقدمها «بيتكوين»، على الاقتصاد ومكافحة تبييض الأموال والعصابات المنظمة والإرهاب الدولي حقيقة ساطعة، رغم أنها تشكل الصرخة الأخيرة في عالم المال والأعمال، وفقا لخبراء سويسريون. ويتجانس التقرير السويسري مع النتائج الصادرة عن منظمة «فاتف» الدولية المستقلة التي تعمل على هندسة سياسات مالية وتعميمها، بهدف حماية النظام المالي من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ويُجمع الخبراء السويسريون مع زملائهم في منظمة «فاتف»، على أن العملات الرقمية، خصوصا «بيتكوين»، ستكون موجة أنظمة الدفع المستقبلية لملايين المستهلكين. وفي الوقت ذاته، ستعطي هذه العملات مجالا مفتوحا أمام المنظمات الإجرامية والإرهابيين والمتهربين من الدفع الضريبي لتدوير أموال غير شرعية وإخفائها، يستحيل أن يطاولها القانون الدولي. يُذكر أن «بيتكوين» التي وُلدت عام 2009، هي العملة الافتراضية الأولى التي لم يصدرها أي مصرف مركزي في العالم أو أي هيئة مالية حكومية، والتي أُطلق عليها اسم العملة الأولى الكريبتو جرافية. ويزداد عدد المشغلين المتعاملين بـ «بيتكوين» حتى في سويسرا، أي يمكن فتح حساب مشابه للحساب المصرفي الكلاسيكي، لكن يعتمد على الـ «بيتكوين». ولافت أن هؤلاء لا ينتمون إلى لائحة المشغلين الذين يعملون تحت طيات قوانين مكافحة تبييض الأموال، ما يعني أن المشغلين في تجارة العملات الرقمية عموما ليسوا معنيين بالتقيد بأي آلية رقابة دولية تحضهم على التأكد من هوية الزبائن وخرن ما يتوافر من معلومات عنهم، بهدف إبلاغ السلطات المحلية عن أي صفقة تجارية مشكوك فيها. وبما أن هوية المشغلين والزبائن في تجارة العملات الرقمية تبقى غير معروفة، لا يسع المراقبون الماليون الدوليون إلا البقاء «مكتوفي الأيدي» بما أن هدفهم يبقى مجهول الهوية. ويمكن شراء البيتكوين عن طريق اليورو أو الدولار أو أي عملة صعبة أخرى أو حتى عملات رقمية أخرى. أما بيعها فيتم بالطريقة ذاتها.

وعن انتشار عملة «بيتكوين» حول العالم، يفيد خبراء بأن عددها الكلي بلغ 21 مليون في نيسان (إبريل) من عام 2014، لما قيمته السوقية 5.5 بليون دولار تقريبا. وتشير مصادر في مدينة لوزرن إلى أن تمويل الإرهاب الدولي عبر العملات الرقمية تحول من حلم إلى حقيقة، بسبب التكنولوجيا المتقدمة. وبما أن عملة «بيتكوين» تثير شهية ممولي الإرهاب الدولي، يمكن القول إن سويسرا تحاول تقادي هذه العملة الكريبتو جرافية على أراضيها، نظرا إلى الأخطار المُحدقة بأمن البلاد. علما أن الشبكة العنكبوتية شهدت في السنوات الأخيرة ولادة مواقع إلكترونية تتصل بمنظمات إرهابية مثل «داعش»، تعطي تعليمات لزوارها حول كيفية استعمال عملة «بيتكوين»، للالتفاف حول أنظمة المراقبة بهدف تمويل شبكات الإرهاب الدولية. ولا يشمل التداول بعملة «بيتكوين» تمويل الإرهاب الدولي حصرا، بل يطاول أيضا قطاعات أخرى في مقدمها بيع الأدوية والأسلحة وجوازات السفر المزورة وبيع وخدمات أخرى وشرائها، ناهيك عن التجارة بالمخدرات وتبييض الأموال ونشاطات القرصنة المعلوماتية. ولافت أن هذه النشاطات تتم بسرية تامة عبر اللجوء إلى تنفيذ صفقات مالية كبيرة عبر عملة «بيتكوين».

وعلى صعيد القارة القديمة يحاول أشخاص في عالم الاحتيال اعتماد أنظمة دفع مماثلة لما تبنته شركة «سكيل رود» الأميركية، التي عملت السلطات الأميركية على إغلاقها نهائيا. ويذكر أن السلطات الأميركية وضعت يدها داخل هذه الشركة الأميركية، على نحو 174 ألف «بيتكوين» لما مجموعه سوقيا 34 مليون دولار. وعن طريق عرض وتسويق كل ما يخطر في الرأس البشري من سلع وخدمات غير شرعية، تمكنت هذه الشركة من توليد عائدات سنوية وصلت إلى 1.2 بليون دولار أو ما مجموعه 9.5 مليون «بيتكوين». وفي مقابل بيع هذه السلع كانت الشركة تتقاضى عمولة، تتراوح بين 8 و15 في المئة من قيمة المبيعات. ولا شك في أن أذكاء التجارة غير الشرعية يسعون إلى تفعيل مفهوم شركة «سكيل رود» أوروبا.

ويتوقف المراقبون الأمميون الماليون في جنيف، عند تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية ومن ضمنها «الإنتربول» في القارة القديمة، ساهمت في تعطيل ازدياد عمليات التداول غير الشرعي بعملة «بيتكوين» في شكل جزئي لا بل متواضع حتى اليوم. ولمواجهة هذه العمليات غير القانونية، يجب على التكنولوجيا الحكومية أن تكون أقوى من تلك التي تستعملها المنظمات الإجرامية والإرهابية حول العالم، لبيسط نفوذها المالي بشتى الطرق. صحيح أن العملات الرقمية المتوافرة حاليا في الأسواق غير صادرة عن جهات حكومية ورسمية. لكن الأوضاع ستتبدل جذريا لدى قيام المصارف الأوروبية المركزية بإصدار عملات رقمية رسمية لتتيح للجميع التداول بها قانونيا، على غرار ما يحصل بالأوراق النقدية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

انتشرت مؤخرا ظاهرة العملات الإلكترونية (الافتراضية) في الاقتصاد العالمي وأبرزها عملة "بيتكوين" وهي عملة رقمية تعتمد على التشفير، وهي عملة لا مركزية أي لا يتحكم بها غير مستخدميها، ولا تخضع لرقيب مثل حكومة أو بنك مركزي مثل بقية العملات الموجودة في العالم وليست ملموسة إذ لا يمكن طباعتها وتعد منفذا لغسيل الأموال.

ولم يسمح قانون البنك المركزي رقم 88 لسنة 2003 باستخدام أي عملات افتراضية في الدولة، إلا أنه لم يضع صراحة نصا مانعا بشأنها، وقد تلاحظ في الآونة الأخيرة استخدام الكثير من المصريين لهذه العملات عبر الإنترنت، ونرى أن المتعاملين يتعرضون لعمليات الاحتيال نتيجة استخدام هذا النوع من المدفوعات غير الآمن في التعاملات عبر الإنترنت، وذلك على الرغم من أن البنك المركزي يلزم كل بنوك الدولة دون استثناء بما فيها البنوك الأجنبية بعدم إتاحة المدفوعات بالعملات الافتراضية أو أجهزة الصراف الآلي، وإلا ستعرض للمساءلة لكن هذه التعاملات تتم فعليا خارج القطاع المصرفي.

هناك ضرورة لأن يصدر البنك المركزي قرارا بحظر استخدام كل العملات الافتراضية في الدولة، ومن أبرزها "بيتكوين"، وذلك بهدف حماية المتعاملين من عمليات الاحتيال، خاصة وأنه هو الجهة المعنية بتطبيق قانون النقد الأجنبي بمصر.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراستات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري: البنك الدولي يقدم خريطة لإصلاح الاستثمار

وكالة الأنباء الإماراتية /وام/

طرح تقرير صدر عن مجموعة البنك الدولي وتم مناقشته في "ملتقى الاستثمار السنوي 2017" في دبي تساؤلات وقدم أفكارا وشروحات بشأن السبل المثلى لتحقيق تنمية مستدامة عن طريق "الاستثمار الأجنبي المباشر".

وتساءل التقرير في البداية كيف بإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في التنمية ... مؤكدا أن العالم يواجه حاليا تناقضات مثيرة للاهتمام منها أن عدد الذين يعيشون في "فقر مدقع" حول العالم، أي بأقل من 1.25/ دولار في اليوم، انخفض بشكل ملحوظ في العقود الثلاثة الماضية في حين أن الفجوة بين الدول الأكثر ثراء وتلك الأكثر فقرا في العالم ازدادت.

وعاد التقرير للتساؤل: ما الذي يفرق بينهم ... مبينا أن جزءا من الجواب يكمن في المعرفة والتنوع وتركيبية الصادرات وهي مجالات يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما فيها.

ورصدت مجموعة البنك الدولي في تقريرها ثلاث خطوات ضمن إطار عمل منطقي اعتبرتها أساسية في عملية صناعة سياسة الاستثمار المعقدة، الخطوة الأولى مساعدة الحكومات من أجل "وصل النقاط" بين المتغيرات العديدة ضمن مستويات مختلفة بما يؤثر في الكيفية التي يمكن من خلالها للدول النامية أن تتخرب في الاقتصاد العالمي. والخطوة الثانية تمكين صناع القرار من تجهيز وترتيب الأولويات لأجندة إصلاح محلية فيما تعمل الخطوة الثالثة نحو المساعدة في تحويل رؤية أي بلد للاستثمار والإصلاح إلى أفعال ملموسة مطبقة.

ولفت التقرير إلى أن العملية التي يمكن من خلالها للدول تطبيق إطار العمل المنطقي لتحقيق الأهداف الثلاثة المشار إليها يمكن تسميتها "خريطة إصلاح الاستثمار".

ودعا التقرير صناع القرار إلى الأخذ بعين الاعتبار ثلاث نقاط جوهرية حين يتم تحديد رؤية استثمار عصرية للتنمية في عصر العولمة. وبين أن النقطة الأولى هي أن سياسة الاستثمار والتنمية تتعلق بربط الاستثمارات المحلية والخارجية والثانية أن الاستثمارات لا سيما المباشرة منها ليس ظاهرة متجانسة، أما النقطة الثالثة فهي أن الاستثمارات ليست مجرد عمليات مالية بل تستلزم علاقات على مراحل عدة بين أصحاب المصلحة المختلفين.

ولفت التقرير إلى أن إطار عمل تصنيف الاستثمار يمكن أن يساعد البلدان في التمييز بين فوائد وتحديات وتأثيرات مختلف أنماط الاستثمار، إذ أنه في العادة تدخل المشاريع متعددة الجنسيات أو تتوسع في أراض أجنبية بواحد أو أكثر من هدف منها التطلع نحو المصادر الطبيعية والأسواق ومصادر الثروة الاستراتيجية و"الفاعلية".

ونبه إلى أن الاستثمار المعني بالثروات الطبيعية يوفر إلى حد كبير وظائف منخفضة المهارة وكما تحركت الدولة إلى الاستثمارات التي تنحو باتجاه الفاعلية ومصادر الثروة الاستراتيجية كلما أوجدت وظائف على صلة بالمعرفة والمهارات العالية.

وذكر التقرير أنه في اقتصاد العالم حاليا تملك الشركات خيارات واسعة لاختيار الموقع وعلى الحكومات بذل الجهود لجذب الاستثمارات التي ستعود بمنافع النمو الأكثر ملاءمة وفي اقتصادات عديدة تكون حصة الأسد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا من نصيب مستثمرين متواجدين أساسا في البلد المضيف.

وأكد أن الشهادات الإيجابية من المستثمرين المتواجدين أساسا في البلد المضيف تعد من أفضل وسائل الترويج لجذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة، حيث إن المستثمرين الراضين يميلون إلى تنويع عملياتهم في البلدان المضيفة لتتطور من نشاطات ذات قيمة مضافة أقل إلى أخرى بقيمة مضافة أكبر. ولكن الدراسة نوهت بأن قدرة الدول على المحافظة على الاستثمار تتأثر بتوقعات المخاطر السياسية، فقرارات الاستثمار لا تخضع لتأثيرات تكلفة الامتثال التنظيمي بل أيضا بالمخاطر النابعة من المناخ الاستثماري.

واستفاض التقرير شارحا أن هناك رابطا واضحا بين حماية المستثمر من جهة والاحتفاظ والتوسع بالاستثمار من جهة أخرى ... مؤكدا أن مجموعة البنك الدولي تعمل على تحسين إطار العمل القانوني ومساعدة الحكومات على تطبيق الإصلاحات وتحدد حزمة من الأدوات والنشاطات التي تساعد في تقييم نوعية إطار العمل المؤسسي والتنظيمي والقانوني وتطبيقاته وأهدافه وتأثيره على الأعمال.

وأكدت مجموعة البنك الدولي في تقريرها أنها تساعد حاليا أكثر من 80/ بلدا من أجل تاطير اقتراحات إصلاح الاستثمار وتحسين تنافسياتها الاستثمارية وخلصت إلى أن فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر تتجاوز توفير رأس مال إضافي وتتضمن تحسين الإنتاجية وتطوير التصدير وجيل المعرفة وزيادة الأجور.

واستنتجت أن الأمر قد يحتاج تدخلا في معطيات الاستثمار والسياسات بحسب كل دولة، حيث إن هناك أيضا حاجة قوية لبناء مناخ استثماري لرفع منسوب هذه التداعيات المحتملة ولزيادة تنافسية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر بينما يأخذ بعين الاعتبار بأن أنماطا مختلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تأتي بمنافع اقتصادية واجتماعية مختلفة على المدى القصير والطويل.

وشددت المجموعة على أن صياغة سياسة الاستثمار تتطلب من جهة إطار عمل متطورا بما فيه الكفاية ليكون قادرا على التمييز بين مختلف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدياتها وفوائدها المحتملة على التنمية ومن جهة أخرى أن يكون بسيطا بما فيه الكفاية لتمكين الحكومات من البدء بمنح الأولوية وتنظيم المتغيرات المتعددة والمعقدة التي تؤثر على تحقيق أكبر قدر ممكن من فوائد الاستثمار.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

تحتاج المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته في مصر إلى عملية مراجعة شاملة بدءاً من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته، مروراً بتعديل في تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات إنجاز التعاقدات معها وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق، وصولاً إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق وقانون الإفلاس الخاص بالشركات والذي يعد جزءاً رئيسياً من أجزاء منظومة تشجيع الاستثمار بالإضافة إلى وضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية.

ويجب الأخذ في الاعتبار أن عملية تشجيع الاستثمار في مصر يجب أن تخرج من الإطار التقليدي لها وأن تستفيد من تجارب الدول الأخرى، على أن يتم تحديد الأدوار بوضوح ما بين أطراف المنظومة المختلفة لضمان التناسق وتحقيق الهدف من هذا التعديل المنظومي.

كذلك نرى أهمية وجود استراتيجية وخريطة استثمارية واضحة للفرص في مصر تعكس رؤية الدولة فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد المصري متضمنة أهم القطاعات الاقتصادية التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وخاصة في المجالات مرتفعة المكون التكنولوجي، وهو ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر، وكذلك أهمية زيادة الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تشجيع تكوين الشراكات وخاصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية شاملة أحدث الممارسات الفنية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام) (موقع صحيفة المال)

استقرت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام التداولات، لكنها سجلت خسائر أسبوعية كبيرة بعدما تعرضت لضغوط قوية إزاء عمليات التدقيق التي أجرتها الهيئات التنظيمية والحملة التي قادتها السلطات ضد عمليات المضاربة. وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بمقدار نقطة واحدة إلى 3173 نقطة، لكنه سجل خسائر هذا الأسبوع بنسبة 2.3%، وهي الأكبر منذ منتصف ديسمبر.

وشددت هيئة الأوراق المالية في الصين من لهجة الانتقاد لما وصفته بـ"السلوك التجاري المضطرب"، وقال رئيس الهيئة "ليو شي يو" خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي إن بورصات البلاد يجب أن تعاقب المخالفين بلا هوادة.

ويرى محللون أن الاتجاه الهبوطي سيتواصل، حيث من المرجح استمرار الجهات التنظيمية في تشديد مواقفها تجاه الأسواق ومتابعة التدقيق المالي، وبالكد يمكن للسوق تجنب آثار السياسات الحكومية.

كما ارتفعت الأسهم اليابانية في ختام التداولات، وسجلت مكاسب أسبوعية لأول مرة في حوالي شهر ونصف الشهر، مدفوعة بتفاؤل المستثمرين إزاء الإصلاحات الضريبية في الولايات المتحدة، وعقب تصريحات محافظ البنك اليابان.

وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 1.05% إلى 18620 نقطة، مسجلا مكاسب أسبوعية بنسبة 1.6% بعد خمسة أسابيع متتالية من الخسائر، كما تقدم مؤشر "توبكس" بنسبة 1.05% إلى 1488 نقطة.

وأظهرت بيانات ارتفاع مؤشر "نيكي" لمديري المشتريات الخدمي إلى 52.8 نقطة خلال إبريل الجاري من 52.4 نقطة في مارس.

وأشار وزير الخزانة الأمريكي "ستيف منوشين" خلال تصريحات له إلى تقدم في خطط الإصلاح الضريبي التي يعتزم الرئيس الأمريكي إجراؤها، وهو ما أسهم في تخفيف القلق المتزايد لدى المستثمرين بشأن الخطط المالية لـ"ترامب".

من جانبه قال محافظ بنك اليابان "هاروهيكو كورودا": في الوقت الذي يحقق فيه الاقتصاد الياباني أداء أفضل من المتوقع، لا يزال معدل التضخم في البلاد بطيئا للغاية، مشيرا إلى أنه سيحافظ على سياساته التيسيرية دون تغيير.

تراجعت الأسهم الأمريكية على نحو هامشي خلال تداولات الجمعة وسط انخفاض قطاع الطاقة وترقب بين المستثمرين للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية، ولكن المؤشرات الرئيسية حققت أكبر مكاسب أسبوعية في شهرين.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي 31 نقطة إلى 20547 نقطة، كما تراجع مؤشر "نازدك" -6 نقاط إلى 5910 نقاط، بينما انخفض مؤشر "S&P 500" الأوسع نطاقا -7 نقاط إلى 2348 نقطة.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بأقل من 0.1% أو 0.1 نقطة إلى 378 نقطة.

وارتفع أيضاً مؤشر "داكس" الألماني (+ 21 نقطة) إلى 12048 نقطة، بينما تراجع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (-4 نقاط) إلى 7114 نقطة، كما انخفض مؤشر "كاك" الفرنسي (-18 نقطة) إلى 5059 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة 0.4% أو 5.30 دولار إلى 1289.10 دولار للأوقية، وحقق المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بأقل من 0.1%.

وفي أسواق النفط، انخفض "نايمكس" الأمريكي بنسبة 2.2% أو 1.09 دولار مغلقا عند 49.62 دولار للبرميل، وهو أول إغلاق أدنى 50 دولارا في شهر، وسجل خسائر أسبوعية 7.4%، بينما تراجع "برنت" بنسبة 1.9% أو 1.03 دولار وأغلق عند 51.96 دولار للبرميل مسجلا خسائر أسبوعية بنسبة 7%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، ارتفعت مبيعات المنازل القائمة في أمريكا بنسبة 4.4% إلى 5.71 مليون وحدة، وهي أعلى وتيرة مبيعات منذ فبراير عام 2007.

وتلقت الأسهم الأمريكية دعما اليوم من تصريحات الرئيس "دونالد ترامب" بخصوص الكشف عن خطة خفض الضرائب على الأفراد والشركات في الأسبوع القادم.

وتترقب الأسواق العالمية عن كثب انعقاد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في فرنسا وسط تقدم للمرشحين "إيمانويل ماكرون" و"ماريان لوبان".

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا لجدوى التجارة للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

أشار تقرير صادر عن مكتب الدراسات الاستراتيجية في شركة إي.دي.إس سيكوريتيز إلى أن عدم وضوح المشهد الاقتصادي يضغط على الأسواق المالية العالمية ويسبب تقلبات عديدة في كل الاتجاهات، حيث دخل المستثمرون في حالة عدم اليقين وهم في انتظار توضيح الموقف الأميركي من الدولار وتداعيات الانتخابات المبكرة في المملكة المتحدة وترقب نتائج الدورة الأولى من الانتخابات الفرنسية التي تعقد اليوم 23 إبريل 2017.

من ناحية أخرى، سيطرت التحركات العرضية المائلة للهبوط على البورصة المصرية خلال جلساتها المحدودة الأسبوع الماضي، بفعل فترة العطلات، وذلك وسط أداء سلبي للأسهم القيادية، انعكس بدوره على أحجام التداولات التي تراجعت بنحو 3 مليارات جنيه، وظل رأس المال السوقي عند مستوى الأسبوع السابق بقيمة 663 مليار جنيه.

وأنهى المؤشر الرئيسي EGX30 تعاملاته على تراجع نسبته 0.47% ليغلق عند مستوى 12906 نقطة، بينما ارتفع مؤشر EGX70 للأسهم الصغيرة والمتوسطة بنسبة طفيفة بلغت 0.09%، لينتهي تعاملات الأسبوع عند 591 نقطة فقط. وسجلت التداولات خلال الأسبوع الماضي 3 مليارات جنيه فقط، مقارنة بـ 5.8 مليار جنيه الأسبوع السابق، كما بلغت تداولات بورصة النيل 5.3 مليون جنيه. واستحوذت الأسهم على 87.35% من قيمة التداولات داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول على السندات 12.65%، بواقع 377 مليون جنيه، بعدد 365 ألف سند تقريبا.

واستحوذ المصريون على النسبة الأكبر من التعاملات بواقع 70.55%، بينما كان نصيب الأجانب 19.68% بصافي شراء 257.5 مليون جنيه، ونصيب العرب 9.76% بصافي بيع 83.5 مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات. وكان نصيب الأفراد والمؤسسات في التعاملات شبه متساوي بنسبتي 51.33% و48.67% على الترتيب، وسجلت المؤسسات صافي شراء بقيمة 40.96 مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وتترقب البورصة المصرية بدء مناقشة البرلمان لعدليات قانون سوق المال وقانون الضرائب خلال الفترة القادمة واللذان يعدان أبرز المؤثرات على حركة التداول خلال الفترة القادمة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.